الفصل العاشر

سكان دولة الكويت

إعداد
أ. د. أمل العذبي الصباح
قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

obeikandi.com

obeikandl.com

تمهيد : تقويم مصادر البيانات

١ - مصادر البيانات الثابتة (التعداد/العينة):

يرجع تاريخ أول تعداد عام للسكان في دولة الكويت إلى عام ١٩٥٧، ثم تلاه تعداد آخر عام ١٩٦١، واعتباراً من عام ١٩٦٥ كان يجري تعداد السكان في الكويت مرة كل خمس سنوات وذلك بصفة دورية حتى عام ١٩٩٥، ونظراً لظروف العدوان العراقي لم يتم إجراء تعداد ١٩٩٠م.

وفي جميع تعدادات الكويت استخدمت طريقة العد الفعلي كأساس للتعداد. وطبقاً لهذه الطريقة يتم حصر السكان حسب مكان تواجدهم الفعلي بصرف النظر عن كونهم من سكان المكان الأصليين أو متواجدين بصفة موقتة. ولظروف السكان في دولة الكويت هناك بعض الاستثناءات التي أدخلت على طريقة العد السابقة، بحيث يعتبر ضمن أفراد الأسرة كل فرد يتغيب بصفة موقتة في عمل اضطره للمبيت خارج المسكن، وكذلك الكويتيون المبعوثون مؤقتاً خارج الدولة مثل الطلبة ورجال الأعمال.

كانت التعدادات الأولى في الكويت تجرى بهدف جمع بيانات محدودة عن السكان، أما في التعدادات الأخيرة فقد تنوعت وتعددت أغراض التعداد. ولقد سايرت الكويت معظم التوصيات الدولية بشأن نوع وكمية البيانات التي يسأل عنها وشكل التبويبات التي تعد لاستخلاص الحقائق منها، وقد زادت عدد المتغيرات التي تجمع في كل تعداد بالمقارنة بالتعداد السابق له حتى أصبحت تفي بحاجة أغلبية المستفيدين.

وتعدادات السكان في الكويت مثلها مثل سائر التعدادات في بلاد العالم الأخرى عرضة لبعض الأخطاء. بعضها يتعلق بنقص الشمول الناتج عن قصور

أو تكرار العد، والبعض الآخر يتعلق بمحتوى البيانات ذاتها. وبهدف التغلب والسيطرة على هذه الأخطاء يبذل القائمون على التعداد قصارى جهدهم في تدريب المشتغلين، وعمل الدعاية اللازمة لبيانات التعداد وأهمية استخدامها في التخطيط.

وفي دولة الكويت يتم استخدام أسلوب المعاينة جنباً إلى جنب مع تعداد السكان؛ وذلك لتوسعة مجال البحث بالحصول من العينة على بيانات أكثر تفصيلاً مما نستطيع الحصول عليه من التعداد. ومن الأمثلة على أبحاث المعاينة التي تتم بصورة منتظمة في الكويت نذكر منها ما يلي:

- أبحاث القوة العاملة بالعينة.
- أبحاث ميزانية الأسرة بالعينة.
- أبحاث الصحة العامة والطفولة بالعينة وغيرها.

٢ - مصادر البيانات غير الثابتة سجلات المواليد والوفيات والهجرة:

يرجع تاريخ بداية التسجيل الحيوي في دولة الكويت إلى عام ١٩٥٦م، ويعتبر القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ أول قانون لتنظيم قيد المواليد والوفيات وجعلها إجبارية وقد عدل هذا القانون بعد ذلك بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٩م في شأن تنظيم المواليد والوفيات. وهناك الكثير من الجوانب الهامة المنظمة لإجراءات القيد لهاتين الواقعتين سواء داخل البلاد أو خارجها.

بالنسبة للمواليد يشتمل البلاغ على بيانات تفصيلية عن كل مولود وهذه البيانات هي:

- بيانات القيد، وتشمل رقم القيد في السجل الصحي وتاريخه.

- بيانات المولود، وتشمل: الاسم - النوع (ذكر أو أنثى).
- تاريخ يوم الولادة وساعتها ومحل الميلاد، والولادة المتعددة (التوأمية).
- بيانات عن الأم وتشمل مدة الحياة الزواجية وعدد المواليد السابقين للمولود الحالي.

أما نموذج الوفاة فيشتمل على البيانات الآتية:

- تاريخ يوم الوفاة وساعتها ومحل الوفاة.
- نوع المتوفى (ذكر أو أنثى).
- اسم المتوفى ولقبه وسنه وجنسيته وديانته ومهنته.
- اسم والدي المتوفى إذا كانا معروفين.
- سبب الوفاة.
- اسم المبلغ وسنه ومحل إقامته وصفته.

إن إحصاءات المواليد والوفيات تمر بدورة مستندية، حيث تقوم المصادر المختصة من مستشفيات ومجمعات صحية (أو قنصليات الكويت في الخارج لحالات الكويتيين فقط) بتحرير إخطارات تلك الوقائع وترسل إلى السجل المركزي حيث يتم بعدها استكمال بقية البيانات الديموغرافية والإدارية، والتي حددها القانون المذكور آنفاً، وبعد ذلك ترسل نسخ من تلك الإخطارات إلى قسم الإحصاء ات الحيوية بوزارة الصحة، ثم يتم مراجعتها مع ترميز أسباب الوفاة واسم المرض الأصلي حسب التصنيف الدولي وإرسالها إلى الإدارة المركزية للإحصاء، حيث تتم المراحل النهائية لتجهيز النتائج النهائية. وبطبيعة الحال ما زالت هناك بعض المشاكل والعقبات التي تعترض تنفيذ هذا النظام ومنها:

- بعض الأخطاء التي تحدث أثناء تدوين بعض المتغيرات مثل وجود خطأ في العنوان أو المهنة.
- أخطاء في الشمول الزمني أو المكاني نتيجة للازدواجية في بيانات الواقعة.
- عدم الانتظام في دورية وردود البلاغات من وزارة الصحة مما يسبب بعض الاختناقات في عملية تجهيز البيانات.

أولاً: نمو السكان

١ - اتجاهات النمو ومعدلاته:

كان النمو السكاني في الكويت سريعاً للغاية، وقد بدأت فترة النمو السريع في أوائل الخمسينيات بعد الشروع بالعمل في الخطة الإنمائية الأولى ومع تصدير أول شحنة من النفط في شهر من عام ١٩٤٦[1]. وقد شهدت هذه الفترة عودة السكان الأصليين الذين هاجروا من الكويت في فترات زمنية سابقة، لمرورها بفترات من الأزمات الاقتصادية، واستقروا بوجه خاص في الدول العربية المجاورة كالعراق والسعودية، أو في بلدان الشرق الأقصى كالهند وماليزيا، حيث كانوا يعملون بالتجارة في تلك الدول.

إن معدلات النمو السنوية للسكان في الكويت المسجلة في الفترات التعدادية المختلفة تعد مرتفعة للغاية ومع ذلك فقد اتخذت هذه المعدلات اتجاهاً هبوطياً في كل فترة تعدادية بالمقارنة بالفترة السابقة لها.

جدول رقم (١-١)

معدلات النمو السكاني حسب الجنسية والنوع خلال الفترات التعدادية

الفترات التعدادية	الكويتيون			غير الكويتيين			مجموع السكان		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
٦١ - ١٩٦٥	٧,٢	٨,٢	٧,٧	١٠,٠	١٣,١	١٠,٩	٨,٩	١٠,١	٩,٣
٦٥ - ١٩٧٠	٨,٩	٩,٤	٩,١	٦,٨	١٣,٨	٩,٢	٧,٧	١١,٣	٩,٢
٧٠ - ١٩٧٥	٦,٠	٦,٣	٦,١	٤,٦	٧,٧	٥,٨	٥,٢	٧,٩	٦,٠
٧٥ - ١٩٨٠	٣,٤	٣,٨	٣,٦	٩,٦	٦,٤	٨,٣	٧,١	٥,١	٦,٢
٨٠ - ١٩٨٥	٣,٨	٣,٧	٣,٧	٤,٧	٥,٥	٥,٠-	٤,٣	٤,٦	٤,٥
٨٥ - ١٩٩٥	٣,٢	٣,٦	٣,٤	٢,١-	٤,٠-	٢,٨-	٠,٥-	١٠,٠-	٧,٠-

المصدر : أمل الصباح، ومصطفى الشلقاني (١٩٨٦)
سكان الكويت - الماضي والحاضر والمستقبل، وحدة البحث والترجمة، قسم الجغرافيا بجامعة الكويت، والجمعية الجغرافية الكويتية، جدول (٤-٢) ، ص (١٥٩)

• احتسبت معدلات النمو خلال الفترة ٨٥-١٩٩٥ على أساس أعداد السكان المقدرة في عام ١٩٩٥.

خلال الفترتين التعداديتين (٦١-١٩٦٥)، (٦٥-١٩٧٠) كان معدل النمو السكاني السنوي ٩ في الألف انخفض بعد ذلك إلى ٦ في الألف على مدار الفترتين التعداديتين التاليتين، واستمر في الانخفاض إلى ٤,٥ في الألف خلال الفترة التعدادية التالية (٨٠-١٩٨٥)، إلى أن سجل معدلاً سالباً بعد الغزو ليصل إلى ٧,٠ خلال الفترة (٨٥-١٩٩٥).

تتباين معدلات النمو السكاني حسب الجنسية بين الكويتيين وغير الكويتيين. ففي البداية كان هذا التباين واضحاً وفي صالح غير الكويتيين إلا أنه اختفى بعد ذلك وأصبحت المعدلات متساوية تقريباً لكلا الفريقين، ثم عادت بعد ذلك لتكون في صالح غير الكويتيين.

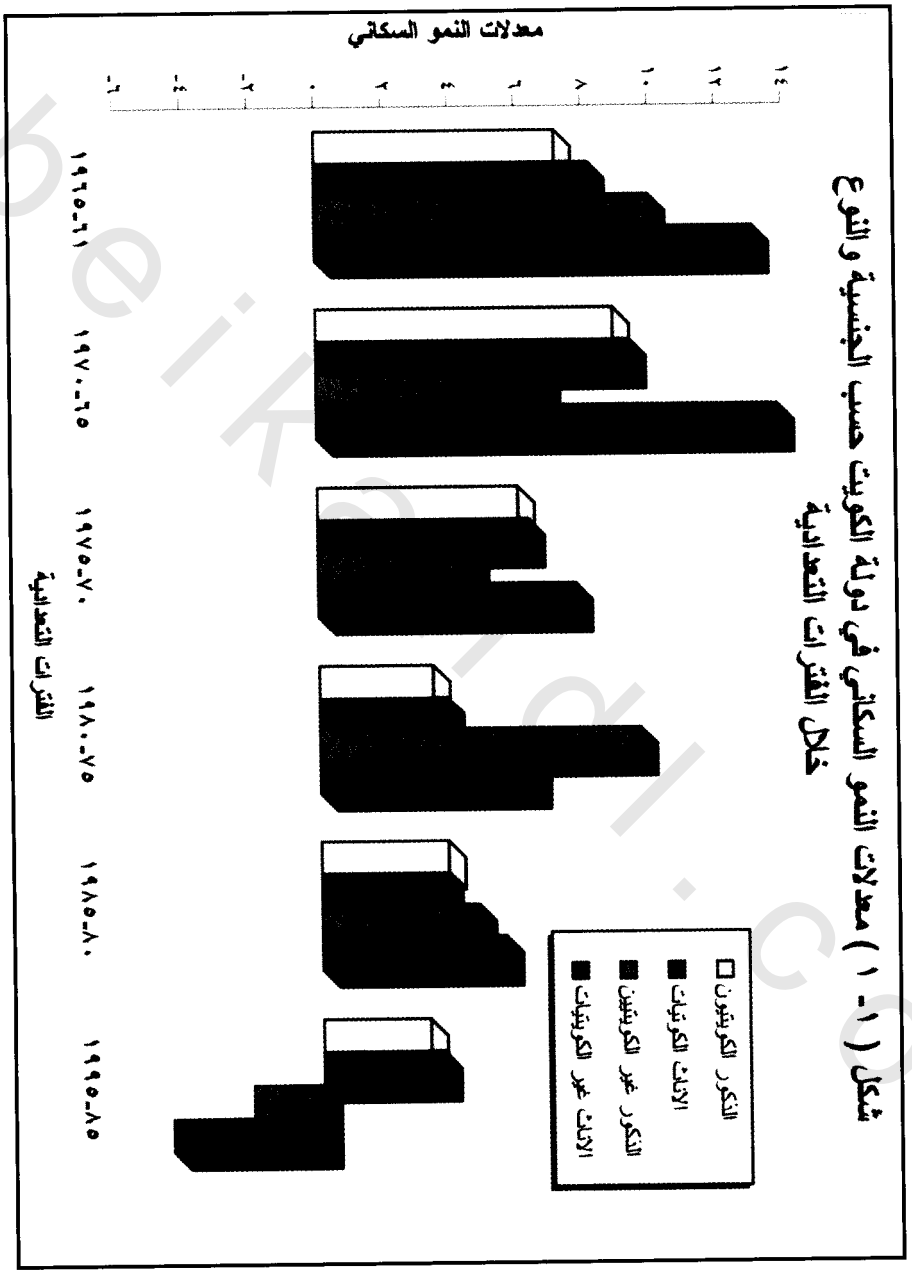
شكل (١-١) معدلات النمو السكاني في دولة الكويت حسب الجنسية والنوع
خلال الفترات التعدادية
معدلات النمو السكاني
١٤
١٢
١٠
٨
٦
٤
٢
٠
-٢
-٤
-٦
الذكور الكويتيون
الاناث الكويتيات
الذكور غير الكويتيين
الاناث غير الكويتيات
١٩٦٥-٦١
١٩٧٠-٦٥
١٩٧٥-٧٠
١٩٨٠-٧٥
١٩٨٥-٨٠
١٩٩٥-٨٥
الفترات التعدادية

إن معدلات النمو السكاني المرتفعة في دولة الكويت والاختلاف الذي وجد بينها لكل من الكويتيين وغير الكويتيين تؤكد على وجود تباين في مصادر النمو السكاني لكل من المجتمعين، حيث تتعدد هذه المصادر من مواليد ووفيات وتجنيس وهجرة، ولا شك أن كلاً منها يلعب دوراً مختلفاً في تشكيل معدل النمو. فمثلاً إذا كانت الزيادة الطبيعية المتمثلة في الفرق بين المواليد والوفيات تمثل المصدر الرئيس لنمو السكان الكويتيين فإن عملية التجنيس تمثل مصدر زيادتهم غير الطبيعية. أما مجتمع الوافدين فعلى العكس نجد أن الهجرة تمثل المصدر الرئيس لنموه، وهذا ما نوضحه في الجزء التالي.

٢ - عوامل النمو وخصائصها:

أ - الإنجاب

يتسم المجتمع السكاني في دولة الكويت بخصوبة عالية يستشف مداها من تتبع معدلات المواليد والخصوبة والإنجاب على مدار السنوات الثلاثة الأخيرة.

من بيانات جدول (١-٢) نجد أن معدل المواليد الخام (أعداد المواليد لكل ألف من السكان) في دولة الكويت يتراوح قيمته بين ٢٠,٤ في الألف، ٢٥,٤ في الألف، وأن هذه المعدلات بين السكان الكويتيين أكبر منها بين السكان غير الكويتيين. بالنسبة للكويتيين نجد أن معدلات المواليد السنوية تجاوزت ٣٣ مولوداً لكل ألف من السكان، أما غير الكويتيين فهناك اتجاه واضح لمعدلات المواليد نحو الانخفاض سنة بعد أخرى حتى وصل هذا المعدل إلى أدنى مستوى له وهو ١٢,٥ في الألف عام ١٩٩٨. ويرجع السبب في ارتفاع معدل المواليد في الكويت إلى ارتفاع العدد الذي يرغب الأبوان في إنجابه كنتيجة للظروف البيئية وللهيكل الاجتماعي والاقتصادي الذي تميزت به الدولة بعد اكتشاف النفط.

جدول رقم (١-٢)

معدلات الواقعات الحيوية حسب الجنسية خلال السنوات ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨. (نسبة ألفية)

السنوات	المواليد أحياء	المواليد موتى	الوفيات	وفيات الرضع
	الكويتيون			
١٩٩٦	٣٦,٨	٧,٠	٢,٩	١١,٤
١٩٩٧	٣٥,٣	٦,١	٣,١	١٢,٥
١٩٩٨	٣٣,٣	٦,٤	٣,١	١٠,١
	غير الكويتيين			
١٩٦٩	١٧,٥	٨,٩	١,٦	١١,٧
١٩٩٧	١٥,٦	٧,٢	١,٦	١٢,٦
١٩٩٨	١٢,٥	٨,٥	١,٥	١٢,١
	مجموع السكان			
١٩٩٦	٢٥,٤	٧,٨	٢,٢	١١,٥
١٩٩٧	٢٣,٧	٦,٥	٢,٢	١٢,٥
١٩٩٨	٢٠,٤	٧,٢	٢,١	١٠,٩

المصدر : وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية للسنوات ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨.

في ظل المستوى الحالي للخصوبة يدل معدل الخصوبة الكلي (ويعبر عنه بعدد المواليد لكل امرأة في المتوسط) على أن متوسط عدد المواليد لكل امرأة كويتية خلال مرحلة الإنجاب بأكملها يقترب من ٤ مواليد خلال عام ١٩٩٨ مقارنة بـ ٧ مواليد تقريباً خلال الفترة ٧٠-١٩٨٠.

شكل (١ - ٢) معدلات الواقعات الحيوية للسكان الكويتيين خلال الاعوام ١٩٩٨,١٩٩٧,١٩٩٦

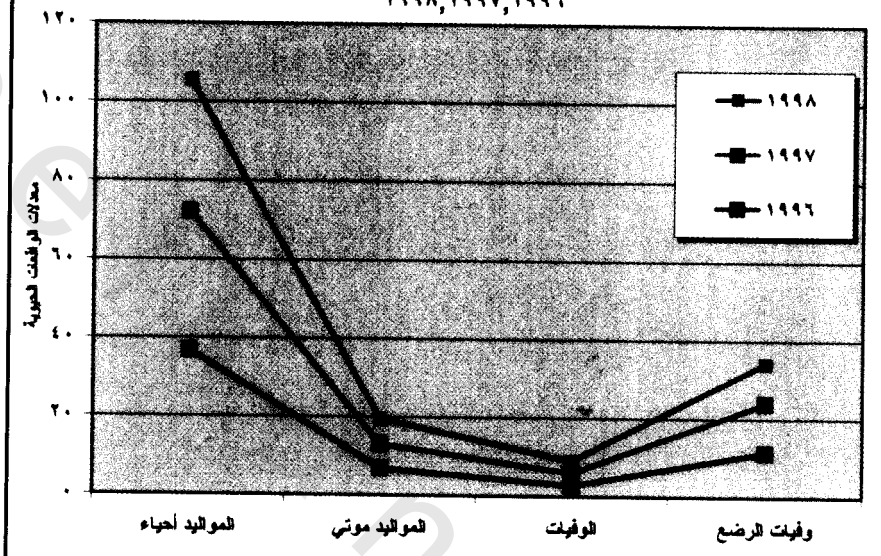

شكل (١ - ٢) معدلات الواقعات الحيوية للسكان غير الكويتيين خلال الاعوام ١٩٩٨,١٩٩٧,١٩٩٦

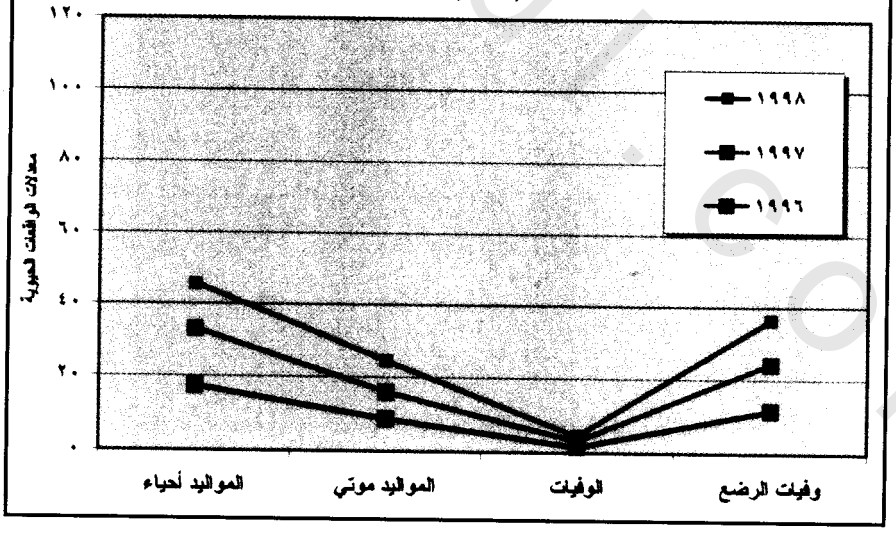

والعلاقة بين معدل الخصوبة الكلي ومعدل التوالد الإجمالي (إجمالي أعداد المواليد الإناث لكل امرأة في المتوسط) يحكمها نسبة النوع بين المواليد. وحيث إن هذه النسبة يمكن افتراض ثباتها عند منتصف كل فئة عمرية عند مستوى ٤٩ في الألف تقريباً، فإن قيمة معدل التوالد الإجمالي في عام ١٩٩٨ تعادل تقريباً نصف قيمة معدل الخصوبة الكلي (أي مولودين) [٢]. ومعدل التوالد الإجمالي ببساطة هو مقياس للمدى الذي يستبدل فيه جيل المواليد الجدد نفسه في ظل ظروف الخصوبة والوفاة السائدة، وهذا معناه تضاعف عدد السكان في الجيل القادم.

ب - الوفاة:

على الرغم من ارتفاع معدلات المواليد إلى مستويات عالية نجد على العكس أن معدلات الوفيات منخفضة جداً. طبقاً للبيانات المسجلة في جدول (١-٢)، حيث تتراوح قيمة معدل الوفيات الخام في الكويت حوالي ٢,٢ لكل ألف من السكان. والكويت بهذا المستوى المنخفض لمعدل الوفاة يمكن مقارنتها بأكثر دول العالم تقدماً في النواحي الصحية.

واختلاف معدلات الوفاة حسب الجنس في صالح الإناث دائماً، حيث ترتفع معدلات الوفاة للذكور عن مثيلاتها الخاصة بالإناث وذلك في جميع فئات العمر. وأيضاً نجد أن اختلاف معدلات الوفاة حسب الجنسية في صالح السكان غير الكويتيين، حيث إن معدلات الوفاة بين الكويتيين أكبر منها للسكان غير الكويتيين.

بالإضافة إلى ما سبق نجد أن انخفاض وفيات السكان في الكويت لم يصاحبه انخفاض مماثل في وفيات الأطفال الرضع. طبقاً للبيانات المسجلة في جدول (١-٢)، حيث إن المعدل الخام لوفيات الأطفال الرضع في الكويت

(عدد الوفيات خلال السنة الأولى من العمر لكل ألف من المواليد أحياء) ينحصر في المدى ١٠,٩ ، ١٢,٥ في الألف.

وللدلالة على ثقل وفيات الأطفال الرضع في الكويت لكبر حجم هذه الوفيات وارتفاع نسبتها في المجموع العام للوفيات التي حدثت في الدولة. إذ على امتداد فترة زمنية طولها عشر سنوات تكاد تكون هذه النسبة ثابتة، وتشير إلى أن حوالي ربع الوفيات تحدث خلال السنة الأولى من العمر. ولا شك أن كبر حجم الوفيات في هذه السن إنما يكلف الدولة خسارة سنوية لا يستهان بها، إذ إن هؤلاء الصغار يدركهم الموت قبل أن يصلوا إلى سن العمل والاستفادة من مساهمتهم في الإنتاج.

وبالنظر إلى التوزيع العمري لوفيات الأطفال الرضع على مدار السنة في دولة الكويت فإن هذه الوفيات يمكن تجزئتها إلى مركبتين أساسيتين: الأولى وفيات المواليد المبكرة ويتركز تأثيرها خلال الشهر الأول وحتى نهاية السنة الأولى. يحسب المعدل الأول بقسمة عدد حالات الوفاة خلال الشهر الأول من عمر الرضيع على عدد المواليد أحياء خلال السنة، أما المعدل الثاني فيحسب بقسمة عدد حالات الوفيات خلال الأحد عشر شهراً الأخيرة على عدد المواليد الأحياء أيضاً.

وإذا تتبعنا حركة معدلات الوفيات الرضع بين المواليد المبكرة والمواليد المتأخرة خلال عام ١٩٩٨ يظهر لنا كبر حجم الوفيات بين المواليد المبكرة بالمقارنة بالوفيات بين المواليد المتأخرة. وهذه الظاهرة تكاد تكون عامة بين سكان دولة الكويت بصرف النظر عن جنسيتهم كويتيين أو غير كويتيين أو نوعهم ذكوراً أو إناثاً، بالنسبة للكويتيين بلغ معدل وفيات المواليد المبكرة ٦,٥ في الألف مقابل ٧,٥ في الألف لغير الكويتيين. وبالمثل معدل وفيات المواليد

المتأخرة فكانت لكل منهما ٣,٦ في الألف و ٤,٦ في الألف على الترتيب وذلك عن عام ١٩٩٨.

ومن الملاحظ أن الوفيات في الكويت تزداد في فصل الشتاء وتصل إلى ذروتها في شهر يناير وتقل في شهور الصيف وتصل إلى أدنى مستوى لها في شهر سبتمبر. ومن الواضح أن لهذا النمط علاقة بحالة الطقس في فصول السنة المختلفة، حيث تزداد نسبة حالات الوفاة في الشتاء بصفة عامة عنها في شهور الصيف.

ج - الهجرة الدولية:

إن عامل الهجرة الدولية وأثره في تطور وزيادة عدد السكان الوافدين قبل عام ١٩٩٠ كان نتيجة للكثير من المتغيرات نذكر منها على ما يلي:

- نشوب حرب عام ١٩٦٧ قد ساعدت على وفود المهاجرين إلى دولة الكويت بأعداد كبيرة خاصة من دول المواجهة مع إسرائيل. والمعروف أن تلك الحرب لم توثر على حجم الهجرة فقط وإنما أثرت على نوعيتها أيضاً. فبعد أن كانت قبل التاريخ المذكور هجرة فردية تحولت بعده إلى هجرة جماعية تتكون في غالبيتها من الإناث والأطفال صغار السن. ولعل لتلك الظاهرة سبباً يتلخص في أن المهاجرين الأوائل استدعوا عائلاتهم وبخاصة ممن هم في دول المواجهة. ونتيجة للهجرة الكبيرة في حجمها التي أعقبت تلك الحرب أخذت الدولة تغير من سياستها تجاه دخول المهاجرين للبلاد، بحيث أصبحت تلك السياسة متشددة منذ عام ١٩٦٩ .
- ظهور أسواق منافسة لدولة الكويت لما هو معروض من أيد عاملة، حيث إن تلك الأسواق أصبحت تمر بما مرت به من مراحل تدفق النفط الأولى، مما

يعني أن تلك الأسواق شهدت الظروف ذاتها التي شهدتها دولة الكويت في بداية الخمسينيات مثل ليبيا والإمارات العربية المتحدة وقطر.

- تشبع الكويت بما لديها من عمالة عربية غير كويتية وأجنبية، خاصة بعد تدفق المهاجرين بأعداد كبيرة فأصبحت الكويت تشترط فيمن يدخلون إلى أراضيها النوعية وليست الكمية.
- ظهور نوع جديد من الهجرة تتصف باختلاف مصدرها عن المصادر التقليدية المعروفة، وقد جاءت هذه الهجرة من شرق وجنوب شرقي آسيا وبالتحديد فقد جاءت من كل من كوريا والفلبين وتايلاند. ويتضمن الاتجاه الجديد في ذلك النوع من الهجرة قيام الشركات العالمية الكبيرة بالاستثمار الفعلي لعملية تعبئة الأيدي العاملة المؤهلة جماعياً والمدربة على استعمال التكنولوجيا الغربية [٣].

٣ - مستقبل النمو السكاني:

كان للعدوان العراقي تأثير لا يمكن إغفاله على التركيب السكاني بشتى أنماطه في دولة الكويت. ومن الطبيعي أن تتركز التغيرات في مجتمع الوافدين، فالتحكم في نوعية وخصائص المهاجرين الوافدين إليها يمكن تحقيقه بسهولة خلال الهجرة الانتقائية وهو ما يفسر بوضوح الفروق بين مجتمع المهاجرين قبل وبعد الغزو، ومن أهم معالمه:

- تعمق اختلال الميزان النوعي للوافدين لصالح الذكور بسبب الاتجاه الواضح لبقاء الوافدين في الكويت دون أسرهم.
- التفوق العددي للجنسيات الآسيوية غير العربية على الجنسيات العربية بعد أن كان للعرب الأغلبية قبل الغزو مباشرة. وأهم أسباب ذلك انتشار

استخدام العمالة الآسيوية بجانب رفض السلطات لعودة مواطني الدول التي ساندت العدوان.

- ظهور بوادر للتخفيف من سرعة نمو المجتمع الكويتي يتمثل في انخفاض معدلات الزيادة الطبيعية.

ومن الطبيعي في حالة استمرار معدل النمو السكاني السائد حالياً على ما هو عليه، فمن المتوقع أن يصل عدد السكان الكويتيين بحلول عام ٢٠٠٠ إلى ٦٦٠١٩٩ وفي عام ٢٠٠٥ إلى ٦٧٨٤٦٢ وهي أرقام لا تساعد على تشجيع سياسة الإحلال التي تنتهجها الحكومة حالياً.

ثانياً: توزيع السكان

١ - أنماط التوزيع والكثافة:

أ - التوزيع حسب الوحدات الإدارية:

مع زيادة حجم السكان ارتفعت الكثافة السكانية. طبقاً للبيانات المسجلة في الجدول (٢-١) حيث ارتفعت الكثافة السكانية من ٢٦ شخصاً/كم٢ في عام ١٩٦٥ لتصل إلى ٩٥ شخصاً/كم٢ في عام ١٩٨٥، ثم قفزت إلى ١١٤شخصاً/كم٢ في عام ١٩٩٨. ولقد كان هذا الاتجاه نحو الزيادة النسبية على السواء بين الكويتيين وغير الكويتيين، بحيث ارتفعت الكثافة النسبية للسكان خلال الفترة المذكورة إلى أكثر من ٤ أضعاف مما كانت عليه في عام ١٩٦٥م.

جدول رقم (٢-١)

عدد السكان لكل كم٢ في السنوات التعدادية حسب الجنسية

سنوات التعداد	الكويتيون	غير الكويتيين	مجموع السكان
١٩٦٥	٩,٥	١٦,٨	٢٦,٣
١٩٧٥	١٧,٣	٣٨,٥	٥٥,٨
١٩٨٥	٢٦,٤	٦٨,٩	٩٥,٣
١٩٩٥	٣٦,٨	٥١,٦	٨٨,٤
١٩٩٨*	٤٣,٦	٦٩,٢	١١٣,٨

المصدر : المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٨ ، جدول رقم (٩) ، ص٢٥.

* احتسبت الكثافات السكانية للعام ١٩٩٨ على أساس أعداد السكان المقدرة لعام ١٩٩٨.

إدارياً تنقسم الكويت إلى خمس محافظات هي: العاصمة، حولي، الأحمدي، الجهراء وأخيراً الفروانية. وقد صدر حديثاً مرسوم بإنشاء محافظة سادسة هي محافظة مبارك الكبير. ويختلف التوزيع السكاني حسب المحافظة، حيث يتمركز الجزء الأكبر من السكان في مساحة ٢٨٥كم٢ هي مجموع مساحة محافظتي العاصمة وحولي (٤)، بينما تقل الكثافة السكانية في بقية المحافظات الأخرى. ففي محافظة الفروانية تنخفض الكثافة السكانية إلى ٢٠٨٩ شخصاً/كم٢ وفي محافظتي الأحمدي والجهراء تنخفض الكثافة السكانية إلى أبعد من ذلك حيث تصل إلى ٨٣ شخصاً/كم٢ و ٢٢ شخصاً/كم٢ في المحافظتين المذكورتين على الترتيب.

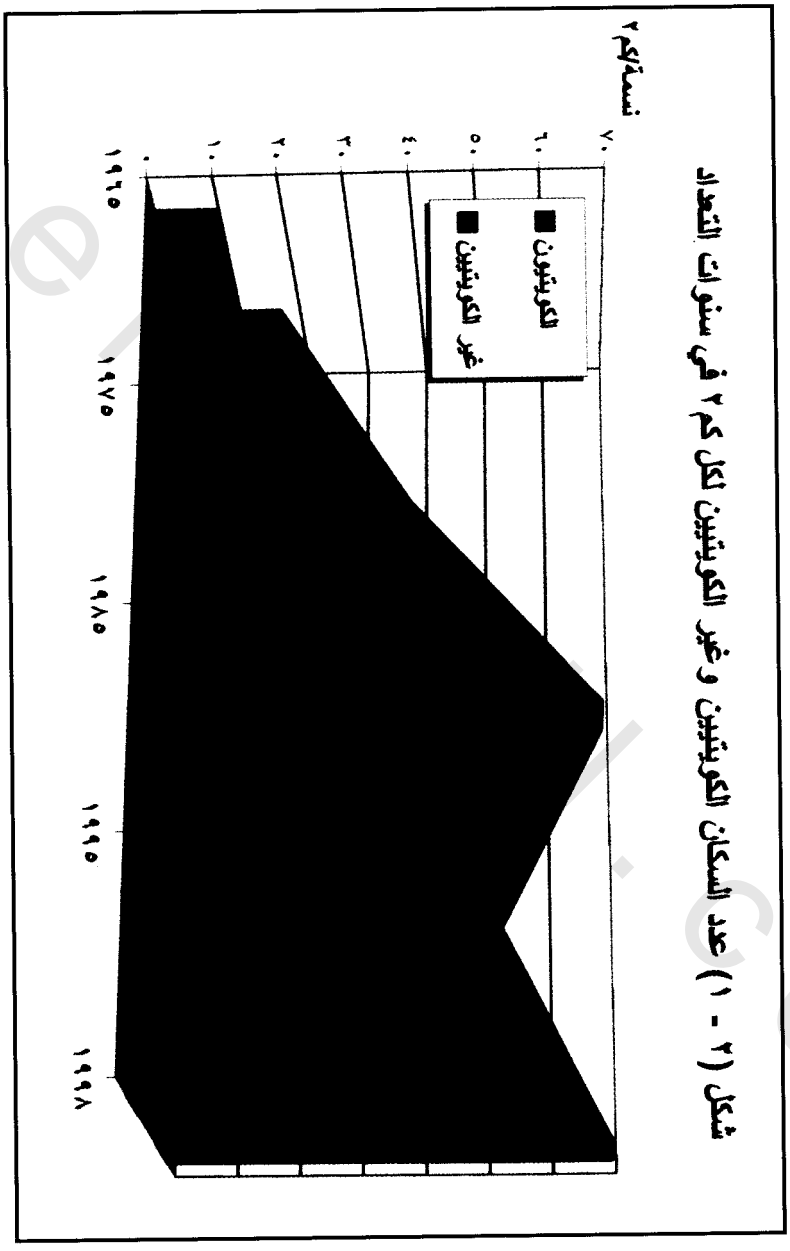
شكل (٢ - ١) عدد السكان الكويتيين وغير الكويتيين لكل كم٢ في سنوات التعداد
نسمة/كم٢
٧٠
٦٠
٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠
٠
١٩٦٥
١٩٧٥
١٩٨٥
١٩٩٥
١٩٩٨
الكويتيون
غير الكويتيين

وتضم الكويت ١٥٠ تجمعاً سكانياً (منطقة) وتختلف تلك التجمعات السكانية أيضاً من حيث حجم السكان القاطنين بكل منها. وتشير البيانات إلى وجود ٣٢ منطقة يزيد عدد سكان كل منها عن ٢٥ ألف نسمة و ٢٩ منطقة يتراوح عدد سكانها من (١٠-٢٥) ألف نسمة. وتشكل هذه المناطق مجتمعة أكثر من ٤٠٪ من الحجم الكلي لسكان الكويت.

وتتباين الكثافة السكانية داخل التجمعات السكانية في الكويت حيث نجد أقصاها في منطقة حولي بمحافظة حولي (حوالي ٢٣ ألف شخص/كم٢) وأدناها في منطقة الصحراء في محافظة الجهراء (شخصان لكل كم٢). إلى جانب وجود عدد من المناطق غير المأهولة سكانياً وعددهم ٢٢ منطقة وهي تشمل مناطق الجزر في محافظة العاصمة وكذلك بعض المناطق المستحدثة أو الحدودية في المحافظات الأخرى.

جدول رقم (٢-٢)

أعداد التجمعات السكانية في كل محافظة حسب الحجم في عام ١٩٩٨

المحافظات	عدد وحجم التجمعات السكانية			
	أقل من ١٥ ألف	١٥ إلى أقل من ٢٥ ألف	٢٥ ألف فأكثر	المجموع
العاصمة	١٢	١٥	٥	٣٢
حولي	٧	٤	٨	١٩
الأحمدي	٢١	٣	٨	٣٢
الجهراء	٣٤	٢	٥	٤١
الفروانية	١٥	٥	٦	٢٥
المجموع	٨٩	٢٩	٣٢	١٥٠

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية، دليل المعلومات المدنية، السكان والقوى العاملة، العدد (١٥) جدول (٢)، الصفحات (٢-١٠).

شكل (٢-٢) عدد وحجم التجمعات السكانية في كل محافظة في عام ١٩٩٨م

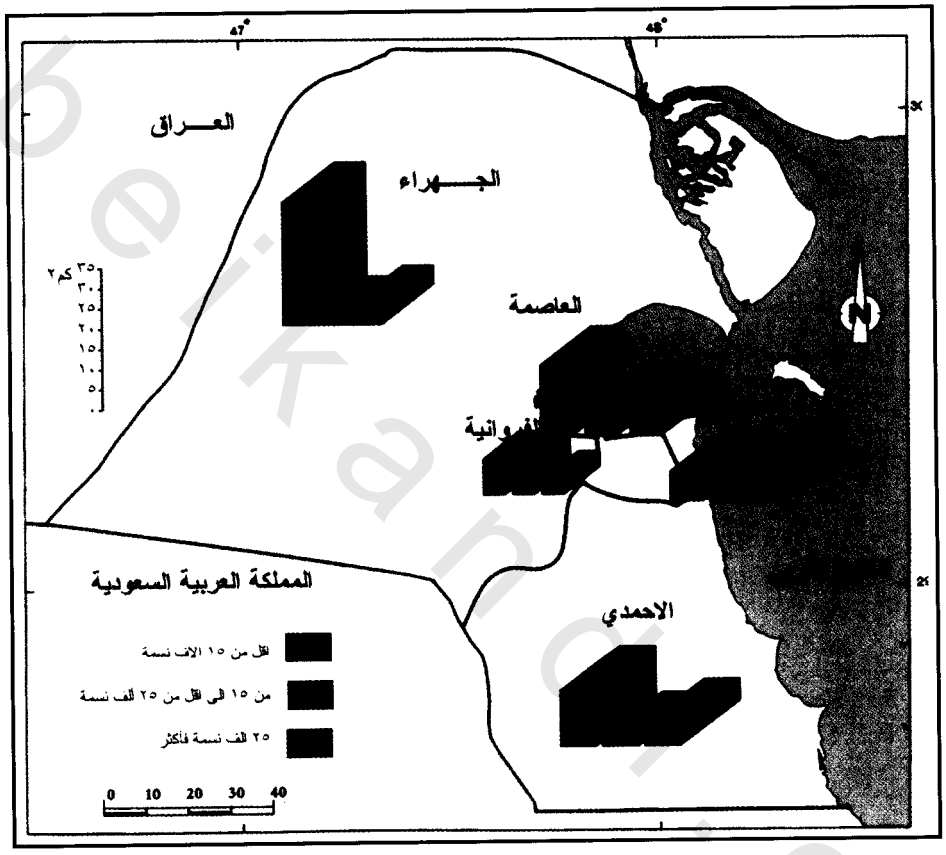

وفيما يتعلق بتوزيع السكان حسب الجنسية في كل تجمع سكاني داخل المحافظة، فمما لا شك فيه أن هناك بعض الاختلافات أيضاً. ففي محافظة العاصمة يتمركز الكويتيون في ٩ مناطق معظمها مناطق نموذجية مقابل ١٧ منطقة لغير الكويتيين. أما في محافظة حولي فيتمركز الكويتيون في مناطق القرين وصباح السالم وبيان والرميثية مقابل تمركز غير الكويتيين في بقية مناطق المحافظة وخاصة في منطقتي السالمية وحولي واللتين تضمان ٧٧٪ من

إجمالي السكان غير الكويتيين في المحافظة. وفي محافظة الأحمدي بينما يتمركز الكويتيون في مناطق الصباحية، الرقة، الظهر، هدية، وغرب الفنطاس يتمركز غير الكويتيين في بقية المناطق وخاصة مناطق الفحاحي، مدينة الأحمدي، أبو حليفة، وأم الهيمان، أما في محافظة الجهراء فتكون الغلبة العددية للكويتيين في منطقة واحدة هي العيون وفي محافظة الفروانية يزداد عدد مناطق تمركز الكويتيين إلى ٨ مناطق أهمها مناطق الفردوس، العمرية، العارضية، الرابية.

ب - التوزيع حسب الريف والحضر:

بصفة عامة يمكن تسمية الكويت بدولة المدينة مع وجود نسبة هامشية للسكان الذين يعيشون في مناطق يمكن تسميتها مناطق ريفية. وحضرية الدولة وهامشية النشاط الريفي فيها انعكس على حجم المشتغلين بالأنشطة الريفية إلى جملة المشتغلين، حيث بلغت نسبتهم حوالي ٢,١٪ وظلت هذه النسبة ثابتة على مدى السنوات العشر الأخيرة منذ العزو العراقي في عام ١٩٩٠ وحتى الآن.

وداخل الكويت يتركز النشاط الزراعي في منطقة العبدلي والتي تشكل مساحتها حوالي ٥٦٪ من مجموع الأراضي الزراعية في الدولة [٥]، ولا شك أن الدمار الذي لحق بهذه المنطقة من جراء الغزو العراقي الغاشم واستحالة عودتها إلى معدلات إنتاجيتها السابقة بسبب قربها من الحدود العراقية قد ساهم إلى حد كبير في تراجع الأنشطة الريفية في الكويت.

وعموماً يمكن القول بأن جميع مناطق محافظتي العاصمة وحولي هي مناطق حضرية، أما بقية المحافظات فهي في معظمها مناطق حضرية رغم

وجود بعض المناطق مثل الصحراء والمناطق الساحلية يمكن النظر إليها كوحدات ريفية.

في ضوء ما سبق إذا عرفنا محافظتي العاصمة وحولي بالكامل كحضر وأضفنا إليهما التجمعات السكانية في المحافظات الأخرى والتي يبلغ عدد سكان كل منها ٥ آلاف نسمة فأكثر وعددها ٦١ منطقة، فإن نسبة الحضر في الكويت في عام ١٩٩٨ تصل إلى ٩٨٪. وهذا التعريف لا يعتمد على معيار حجم السكان فقط في التفرقة بين الريف والحضر وإنما يأخذ في اعتباره أيضاً أن معظم مناطق الكويت مزودة بالكثير من الوسائل الحضرية كالماء والكهرباء والطرق...إلخ، وقد سبق للجنة الاقتصادية لغرب آسيا (الأسكوا) اعتماد معيار حجم السكان أيضاً في نشر تقرير لنسبة السكان الحضر في الكويت تصل فيه إلى ٨٦,٣٪ وذلك عن عام ١٩٨٠، وقد اعتبر هذا التقرير جميع المناطق التي يقل عدد سكانها عن ١٠ آلاف نسمة هي مناطق ريفية. ومع ذلك فإن هذا التقرير بعيد جداً عن الواقع، حيث إن المناطق المستبعدة هي في معظمها مناطق حضرية الآن مما يدعونا إلى التأكيد بأن نسبة الحضر في الكويت حالياً هي أقرب إلى أن تكون ٩٨٪.

ثالثاً: تركيب السكان

١ - التركيب العمري والنوعي:

تقع الكويت ضمن مجموعة الدول التي تتميز بوجود نسبة عالية للنوع، فأعداد الذكور تفوق دائماً أعداد الإناث. من بيانات الجدول رقم (٣-١) الذي يوضح التوزيع النسبي للسكان الكويتيين وغير الكويتيين حسب السن والنوع

لعام ١٩٩٨. يتضح أن نسبة النوع لإجمالي السكان (عدد الذكور لكل ١٠٠ من الإناث) ١٥٨٪. ولا شك أن ارتفاع نسبة النوع إلى تلك المستويات العالية إنما كان بسبب الارتفاع الكبير في نسبة النوع بين السكان غير الكويتيين.

جدول رقم (٣-١)

التوزيع النسبي للسكان الكويتيين حسب السن والنوع ١٩٨٨ - ١٩٩٨

فئات العمر	الكويتيون				غير الكويتيين				جملة			
	ذكور	إناث	جملة	نسبة النوع	ذكور	إناث	جملة	نسبة النوع	ذكور	إناث	جملة	نسبة النوع
١٩٨٨												
٠-١٤	٤٢,٢	٣٩,٩	٤١,١	١٠٦,١	٣٠,١	٣٨,٣	٣٣,٦	١٠٣,٩	٣٣,٣	٣٨,٨	٣٥,٧	١٠٤,٦
١٥-٥٩	٥٣,٤	٥٦,٩	٥٥,٠	٩٤,٦	٦٨,٣	٦٠,٣	٦٤,٩	١٥٠,٣	٦٤,٤	٥٩,٢	٦٢,١	١٢٩,٨
٦٠ فأكثر	٤,٤	٣,٢	٣,٩	١٣٥,٧	١,٦	١,٤	١,٥	١٤٥,٦	٢,٣	٢,٠	٢,٢	١٤٠,٦
جملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٥	١٠٠,٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠,٠	١٣٢,٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٢٢,٣
١٩٩٨												
٠-١٤	٤٤,٣	٤١,٩	١٠٣,٤	١٠٣,٤	١٢,٢	٢٣,٩	١٦,٠	١٠٥,٨	٢١,٢	٣٢,١	٢٥,٤	١٠٤,٤
١٥-٥٩	٥١,٤	٥٤,٠	٩٣,١	٩٣,١	٨٥,٩	٧٤,٤	٨٢,١	٢٤٠,١	٧٦,٢	٦٥,١	٧١,٩	١٨٥,١
٦٠ فأكثر	٤,٣	٤,١	١٠٢,٥	١٠٢,٥	١,٩	١,٧	١,٩	٢٣٨,٩	٢,٦	٢,٨	٢,٧	١٤٨,٠
جملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٧,٨	٩٧,٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢٠٨,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٥٨,٢

المصدر :

١ - المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٩٨، العدد الخامس والثلاثون، جدولي ١٦، ١٤ الصفحات ٣١-٣٤.

٢ - أعيد تبويب فئات التوزيع العمري واحتسبت النسب من الجدولين السابقين بمعرفة الباحث.

بالنسبة للكويتيين سجلت نسبة النوع حوالي ٩٨٪ خلال عام ١٩٩٨ بينما هي لغير الكويتيين قفزت إلى ٢٠٨٪. ويمكن تفسير ذلك المستوى المرتفع لنسبة النوع إلى حاجة الدولة المستمرة إلى العمالة الوافدة، ثم سلوك هذه العمالة اتجاهاً نحو الاستقرار.

وإذا انتقلنا إلى تركيب السكان حسب السن نجد أن الأطفال في الكويت (أقل من ١٥ سنة) يشكلون أكثر من ربع حجم السكان. وترتفع هذه النسب بين الأطفال الكويتيين لتصل إلى ٤٣٪ تقريباً. وترتبط الزيادة في نسبة الأطفال الكويتيين بالمعدلات المرتفعة لخصوبة الأمهات وتوافر الكثير من الخدمات التي تقدمها الدولة والتي تشجع على زيادة الإنجاب.

بناء على ما تقد فإن نسبة السكان في الفئة العمرية (١٥-٥٩سنة) والتي تمثل القوة البشرية زادت إلى ٧١,٩٪ خلال العام المذكور، وهي زيادة ملموسة خاصة بكبار السن، وقد تمت على حساب نقص السكان خارج القوة البشرية في فئة العمر أقل من ١٥ سنة.

ومن بيانات الجدول نفسه يتضح أن التوزيع العمري للسكان غير الكويتيين، يعد توزيعاً غير فتي، وبالتالي فإن نسبة السكان دون الخمسة عشر عاماً منخفضة وتصل إلى ١٦,٠٪، أما السكان في الفئة التي تمثل القوة البشرية (١٥-٥٩ سنة) فهي مرتفعة بدرجة كبيرة تفوق نظيرتها للسكان الكويتيين، كما ارتفعت نسبياً خلال الفترة المذكورة إلى ٨٢,١٪، أما كبار السن فإن نسبتهم زادت من ١,٥٪ إلى ١,٩٪.

إن الاختلافات السابقة في التركيب العمري للسكان الكويتيين وغير الكويتيين قد انعكست على درجة مساهمة كل منهما في النشاط الاقتصادي، وتشير الإحصاءات إلى وجود فروق واضحة في معدلات النشاط الاقتصادي

بين الكويتيين وغير الكويتيين. فهذه المعدلات بين الكويتيين أقل بكثير مما هي عليه بين غير الكويتيين، وإن هذا التفاوت يزداد مع مرور الزمن كنتيجة حتمية لكون معدلات النشاط الاقتصادي بين الكويتيين تتجه إلى التناقص في حين أن هذه المعدلات بين غير الكويتيين على العكس تتجه إلى التزايد.

وديموجرافياً يمكن ترجمة توزيع السكان حسب السن والنوع إلى شكل هرم سكاني في بيانات الشكل (٣-١) التي توضح الهرم السكاني للكويتيين وغير الكويتيين في عام ١٩٩٨، حيث يتبين أنه بالنسبة للكويتيين يبدأ الهرم بقاعدة عريضة ثم ينحدر تدريجياً من الجانبين حتى يصل إلى قمة مدببة. ويعكس هذا الشكل الذي استمر لفترة طويلة دون تغير ما تميزت به إحصاءات الكويتيين من معدلات سكانية مستقرة.

أما الخصوبة فقد ظلت على مستواها المرتفع لفترة طويلة من الزمن، وبالنسبة للوفاة لم يحدث أن تعرض المجتمع لهزات غير طبيعية يمكن أن تؤثر على تركيبه السكاني، وبالنسبة للهجرة لم يحدث ما يدفع المواطنين إلى ترك البلاد إلى الخارج نظراً لما توفره الدولة لهم من فرص وخدمات تعليمية وصحية وإسكانية.... إلخ. ومحصلة هذه العوامل مجتمعة أن التركيب العمري للسكان الكويتيين ظل مستقراً دون تغير يذكر في شكل الهرم السكاني. والصفة المميزة لهذا الشكل من الأهرامات السكانية هي انخفاض العمر الوسيط للسكان وارتفاع نسبة الإعالة [٦].

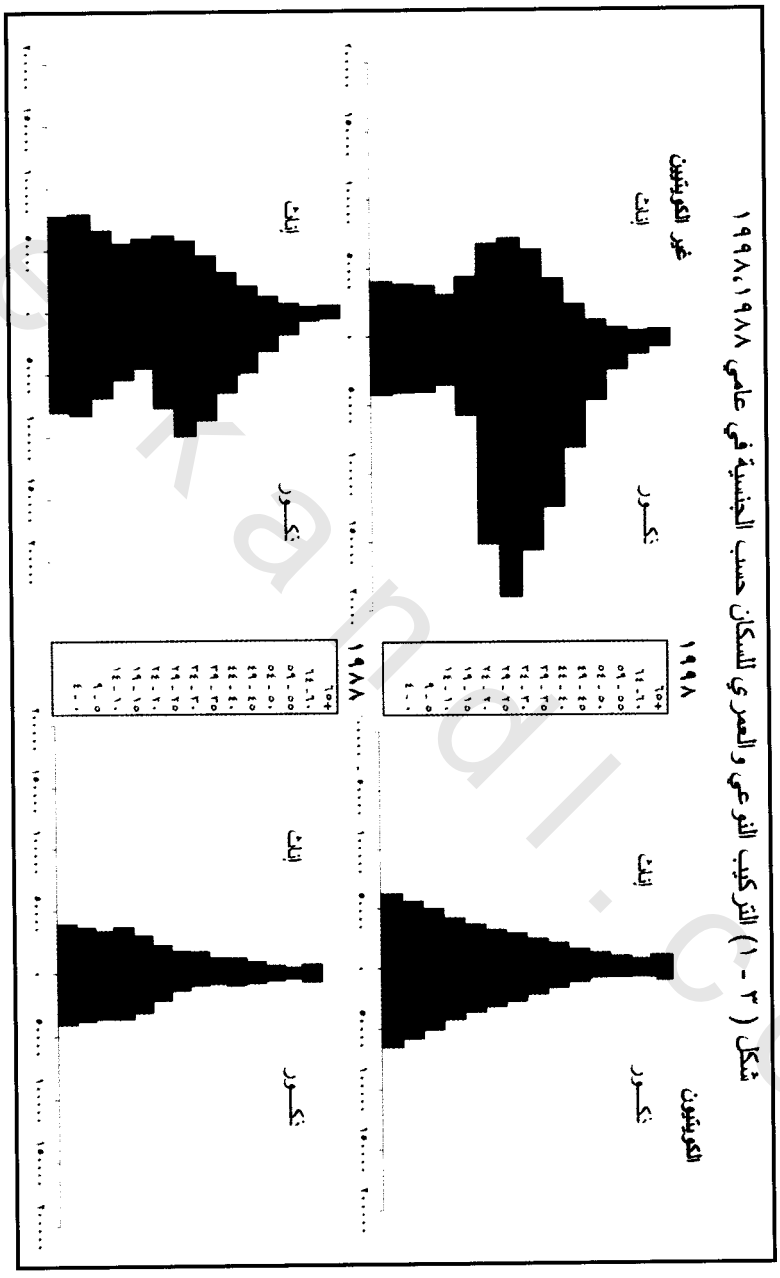
شكل (٣ - ١) التركيب النوعي والعمري للسكان حسب الجنسية في عامي ١٩٨٨،١٩٩٨
الكويتيون
غير الكويتيين
ذكور
إناث
١٩٩٨
١٩٨٨
٦٥+
٦٠-٦٤
٥٥-٥٩
٥٠-٥٤
٤٥-٤٩
٤٠-٤٤
٣٥-٣٩
٣٠-٣٤
٢٥-٢٩
٢٠-٢٤
١٥-١٩
١٠-١٤
٥-٩
٠-٤
٢٠٠٠٠٠ ١٥٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ ٥٠٠٠٠ ٠ ٥٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ ١٥٠٠٠٠ ٢٠٠٠٠٠

وبالمقابل يختلف الوضع تماماً في شكل الهرم السكاني لغير الكويتيين في عام ١٩٩٨م. فمن الشكل ذاته تظهر نتوءات وفجوات تعكس الوضع الديموجرافي المتغير لمجتمع الوافدين ومدى تأثير الهجرة في الأعمار المختلفة على شكل الهرم.

٢ - التركيب الاقتصادي:

من أبرز السمات الأساسية للقوة العاملة بدولة الكويت انخفاض نسبة المصنفين من جملة السكان على أنهم خارج القوة البشرية (أقل من ١٥ سنة) إلى ما يقرب من ٢٥,٥٪ حسب الوضع الراهن في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨. بالنسبة للكويتيين صارت تلك النسبة ٤٣,١٪ وترتفع بين الذكور منهم إلى ٤٤,٨٪ بينما هي للإناث ٤١,٩٪. أما غير الكويتيين فإن الحالة أقل من نظيرتها لدى الكويتيين، حيث انخفضت النسبة إلى ١٦٪ فقط، وقد استمر هذا الانخفاض على كل من الذكور والإناث أيضاً، حيث تراجعت نسبة الذكور إلى ١٢,٢٪ ونسبة الإناث إلى ٢٣٪ خلال العام المذكور.

قطاعات العمل:

تعكس بيانات كل من الجدول (٣-٢) والشكل (٣-٢) تطور الوضع الراهن لتوزيع قوة العمل حسب قطاع العمل خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨ .

جدول رقم (٣-٢)
توزيع قوة العمل حسب الجنسية وقطاع العمل*
١٩٨٨ - ١٩٩٨

قطاع العمل	الكويتيون		غير الكويتيين		الجملة		نسبة الكويتيين ٪
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
١٩٩٠							
حكومي	١١٥٥١٣	٩٣,٤	١٥٧٣٥٦	٢٠,٣	٢٧٢٨٦٩	٣٠,٣	٤٢,٣
خاص	٧٨٤٠	٦,٣	٤٣٥٣٠١	٥٦,٠	٤٤٣١٤١	٤٩,٢	١,٨
أخرى	٣٥٠	٠,٣	١٨٤٣٨١	٢٣,٧	١٨٤٧٣١	٢٠,٥	٠,٢
جملة	١٢٣٧٠٣	١٠٠	٧٧٧٠٣٨	١٠٠	٩٠٠٧٤١	١٠٠	١٣,٧
١٩٩٨							
حكومي	١٨٤٩٨٣	٩٤,٠	٩٧٨٩٤	٩,٧	٢٨٢٨٧٧	٢٣,٤	٦٥,٤
خاص	١١٦٩٢	٥,٩	٦٥٢٠١٢	٦٤,٥	٦٦٣٧٠٤	٥٤,٩	١,٨
أخرى	١٧٢	٠,١	٢٦١٢٠٠	٢٥,٨	٢٦١٣٧٢	٢١,٦	٠,١
جملة	١٩٦٨٤٧	١٠٠	١٠١١١٠٦	١٠٠	١٢٠٧٩٥٣	١٠٠	١٦,٣

* راجع قائمة مصادر الدراسة رقم ٧.

شكل (٣-٢) التوزيع النسبي لقوة العمل حسب قطاع العمل والجنسية
في عام ١٩٩٨

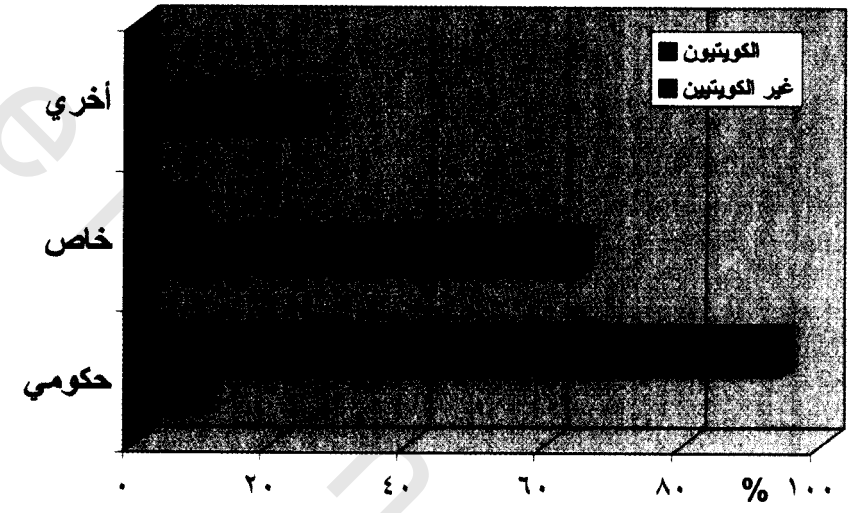

شكل (٣-٢) التوزيع النسبي لقوة العمل حسب قطاع العمل والجنسية
في عام ١٩٩٠

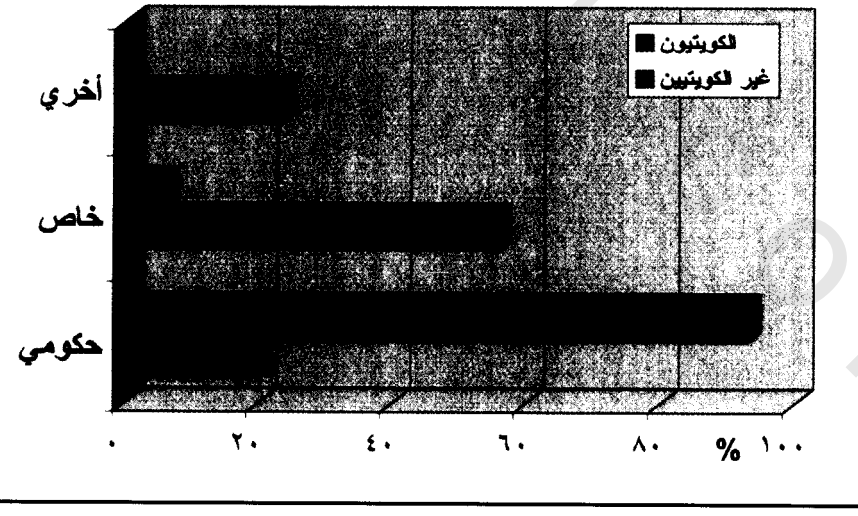

من الملاحظ أنه لم يقتصر التغيير في القوة العاملة بعد الغزو في عام ١٩٩٨ على الزيادة في الحجم فقط حيث بلغ ١,٢ مليون نسمة بزيادة قدرها ٣٠٧٢١٢ فرداً عن عددهم في عام ١٩٩٠، وإنما شمل أيضاً زيادة نسبة مشاركة الكويتيين في قطاعات العمل من ١٣,٧٪ إلى ١٦,٣٪. وإذا كانت الزيادة في الحجم حدثت كنتيجة منطقية للزيادة الطبيعية فإن وجود عوامل أخرى وراء هذه الزيادة يمكن إدراكه إذا علمنا أن معدل تغير جملة السكان (١٥ سنة فأكثر) خلال تلك الفترة ١٩,١٪ بينما بلغ هذا المعدل لقوة العمل إلى ٣٣,٧٪.

واختلاف القوة العاملة حسب الجنسية يعتبر أحد النتائج المباشرة للغزو العراقي بحيث أصبح السوق مهيئاً لاستقدام عمالة وافدة من جنسيات دول التحالف وشبه مغلق أمام العمالة من الدول المساندة للعدوان العراقي (٧)، وتتمثل أهم مظاهر هذا التغير في زيادة نسبة العمالة الآسيوية غير العربية إلى جملة القوة العاملة من ٥٤٪ إلى ٦٥٪ على حساب العمالة العربية التي انخفض نصيبها من ٤٥٪ إلى ٣٣,٢٪.

أما على المستوى القطاعي فيختلف توزيع قوة العمل على قطاعات العمل حسب الجنسية بين الكويتيين وغير الكويتيين اختلافاً كبيراً، إذ يجتذب القطاع الحكومي الأغلبية الساحقة من العمالة الكويتية، بينما يعمل أكثر من نصف الوافدين في القطاع الخاص نظراً لسهولة استقدام وإنهاء عقود هذه العمالة وكذلك انخفاض مستويات أجورهم(٨).

وعن تطور التوزيع النسبي داخل قطاعات العمل نجد أن نسبة العمالة الكويتية شكلت ما مقداره ٤٢,٣٪ من إجمالي العاملين في القطاع الحكومي في عام ١٩٩٠، ثم قفزت بعد الغزو إلى ٦٥,٤٪، ومن الملاحظ أنه ولا تزال

نسبة العمالة الكويتية في القطاع الخاص والقطاعات الأخرى ثابتة عند مستواها تقريباً قبل الغزو، ومن الطبيعي أن يجتذب القطاع الحكومي أعداداً ضخمة من الكويتيين بسبب المزايا العديدة التي يوفرها لهم العمل في هذا القطاع من ناحية وإلى جهود الحكومية في إفساح المجال أمام العمالة الوطنية لإحلالها مكان العمالة الوافدة خاصة العاملة منها في القطاع الحكومي من ناحية أخرى. ونتيجة لتلك السياسات ارتفع نصيب العمالة الوافدة في القطاع الخاص من ٥٦٪ إلى ٦٤,٥٪ خلال الفترة نفسها، وبالتالي لن يكون مستغرباً أن نجد نسبة الكويتيين في هذا القطاع لا تتعدى ١,٨ فقط [٩] [١٠].

أقسام المهن:

يعرض كل من الجدول رقم (٣-٣) والشكل رقم (٣-٣) التغيرات التي طرأت على تركيب قوة العمل حسب أقسام المهن خلال الفترة ٩٠-١٩٩٨ ومنهما نلاحظ استمرار الاختلافات في تركيب قوة العمل.

من أهم معالم الاختلاف ما يلي:

- استحواذ مجموعة عمال الإنتاج والعمال العاديين على النسبة الأكبر من جملة العاملين وهي ٣٢,٧٪ عام ١٩٩٨ رغم انخفاضها عما كانت عليه في عام ١٩٩٠م. يلي ذلك مجموعة العاملين بالخدمات ونسبتهم ٢٨,٣٪ ومجموعة مهن المختصين والفنيين ونسبتهم ١٦,٧٪، وقد سجلت تلك النسب زيادة طفيفة في عام ١٩٩٨ بالمقارنة بما كانت عليه في عام ١٩٩٠م.
- رغم ارتفاع نسبة العمالة الكويتية إلى جملة قوة العمل بدرجة مختلفة في أغلب المجموعات المهنية، إلا أن قوة العمل الوافدة ما زالت مساهمتها تشكل أكثر من ٥٠٪ في أغلب المجموعات المهنية.

جدول رقم (٣-٣)

توزيع قوة العمل حسب أقسام المهن والجنسية في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٨

أقسام المهن	الكويتيون		غير الكويتيين		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٩٩٠						
المختصون والفنيون ومن إليهم	٣٣,٢١٢	٢٧,٩	٩٤,٣٢٥	١٢,٨	١٢٧,٥٣٧	١٤,٩
المشتغلون بالإدارة العليا والتشريع	٤,٨٧٦	٤,١	٦,٠٢٥	٠,٨	١٠,٩٠١	١,٣
القائمون بالأعمال الكتابية ومن إليهم	٣٨,٤١٠	٣٢,٣	٦٠,٤٧٥	٨,٢	٩٨,٨٨٥	١١,٦
القائمون بأعمال البيع	٥,٤٧٤	٤,٦	٤٩,٧٠٠	٦,٨	٥٥,١٧٤	٦,٥
العاملون بالخدمات	٢٨,٦١٢	٢٤,١	٢٠٢,٩٧٥	٢٧,٦	٢٣١,٥٨٧	٢٧,١
العاملون بالزراعة وتربية الحيوان	٤٣٧	٠,٤	١٦,٩٧٥	٢,٣	١٧٠٤١٢	٢,٠
عمال الإنتاج والعمال العاديون	٧,٨٢٠	٦,٦	٣٠٥,٤٠٠	٤١,٥	٣١٣,٢٢٠	٣٦,٦
المجموع	١١٨,٨٤١	١٠٠,٠	٧٣٥,٨٧٥	١٠٠,٠	٨٥٤,٧١٦	١٠٠,٠
١٩٩٨						
المختصون والفنيون ومن إليهم	٢٦٤٥٢	٢٨,٠	٨٤٣٦٤	١٤,٩	١١٠٨١٦	١٦,٧
المشتغلون بالإدارة العليا والتشريع	٤١٧٤	٤,٤	٦٩١٩	١,٢	١١٠٩٣	١,٧
القائمون بالأعمال الكتابية ومن إليهم	٣٣٠١٦	٣٤,٩	٥٣٤٠٠	٩,٤	٨٦٤١٦	١٣,٠
القائمون بأعمال البيع	٣٩٧٨	٤,٢	٣٣٣٧٢	٥,٩	٣٧٣٥٠	٥,٧
العاملون بالخدمات	١٩٣٤٨	٢٠,٥	١٦٨٣٨٦	٢٩,٦	١٨٧٧٣٤	٢٨,٣
العاملون بالزراعة وتربية الحيوان	٢٦٨	٠,٣	١٢٤٩٨	٢,٢	١٢٧٦٦	١,٩
عمال الإنتاج والعمال العاديون	٧٣٢٩	٧,٧	٢٠٩٠٨٤	٣٦,٨	٢١٦٤١٣	٣٢,٧
المجموع	٩٤٥٦٥	١٠٠,٠	٥٦٨٠٢٣	١٠٠,٠	٦٦٢٥٨٨	١٠٠,٠

شكل (٣ - ٣) التوزيع النسبي لقوة العمل حسب أقسام المهن والجنسية
في عام ١٩٩٨

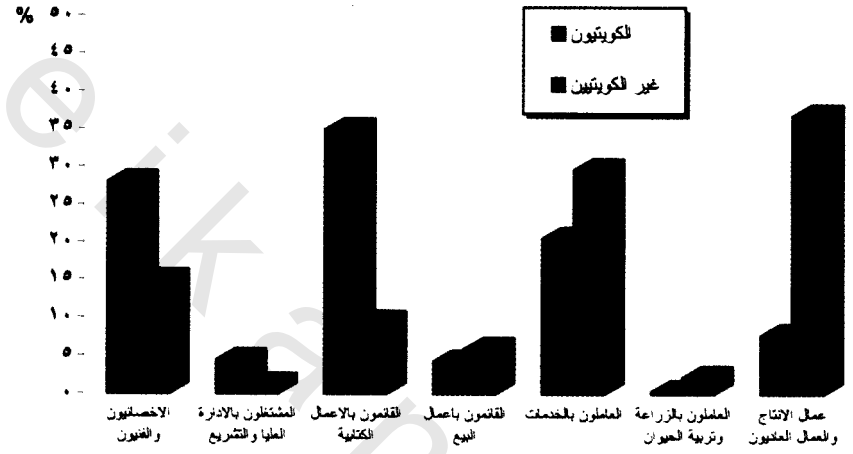

شكل (٣ - ٣) التوزيع النسبي لقوة العمل حسب أقسام المهن والجنسية
في عام ١٩٩٠

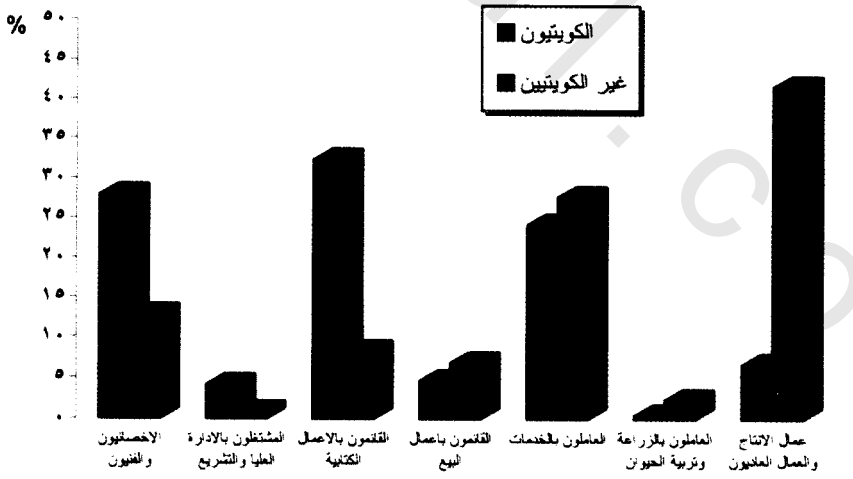

وبالنسبة للاختلافات المهنية حسب الجنسية نلاحظ وجود تمركز واضح للكويتيين في المهن العلمية والمهن الكتابية والخدمات مقابل نسبة ضئيلة منهم تعمل في المهن الإنتاجية سواء قبل الغزو أو بعده، على العكس تماماً بالنسبة للوافدين حيث توزعت قوائمهم قبل العزو بنسب متساوية تقريباً بين المهن العلمية والخدمية، ثم تغيرت الصورة بعد الغزو فانفردت المهن الإنتاجية بالجزء الأكبر وتليها باقي الأقسام المهنية.

النشاط الاقتصادي.

يتشابه تركيب السكان حسب الأنشطة الاقتصادية مع كل من التركيب القطاعي والتركيب المهني حيث تتمركز العمالة الوطنية في أنشطة الخدمات التي ترتبط ارتباطاً كبيراً بالقطاع الحكومي سواء قبل العزو أو بعده. أما الوافدون وإن كان معظمهم يعمل بالخدمات إلا أن الجزء الباقي يتوزع على باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

تعرض بيانات كل من الجدول رقم (٣-٤) والشكل رقم (٣-٤) تطور توزيع قوة العمل حسب الجنسية وأقسام النشاط الاقتصادي حسب الوضع في آخر ديسمبر من عامي ١٩٩٠و ١٩٩٨.

إن من أهم التغيرات التي سجلت خلال الفترة المذكورة نوردها فيما يلي:

- ظل نشاط خدمات المجتمع والخدمات الشخصية يستحوذ على الجزء الأكبر من قوة العمل الوطنية وبنسب ٥٧,٨٪ في نهاية الفترة و ٧٩,٣٪ في بدايتها.
- حققت الأوزان النسبية لقوة العمل الوطنية انخفاضاً في نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم، بينما سجلت ارتفاعاً ملحوظاً في نشاط المناجم والمحاجر والكهرباء والغاز والمياه، حيث زادت بنسب من ١٦,٤٪ إلى ١٦,٩٪.

جدول رقم (٣-٤)

توزيع قوة العمل حسب أقسام النشاط الاقتصادي والجنسية في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٨**

أقسام النشاط الاقتصادي	الكويتيون		غير الكويتيين		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٩٩٠**						
الزاعة والصيد	٣٤٥	٠,٣	١٤,٦٧٥	٢,٠	١٥,٠٢٠	١,٨
المناجم والمحاجر	١,٨٨٦	١,٦	٥,٤٢٥	٠,٧	٧,٣١١	٠,٨
الصناعات التحويلية	٣,٦٨٠	٣,١	٦٣,٨٧٥	٨,٧	٦٤,٥٥٥	٧,٩
الكهرباء والغاز والماء	١,٢٨٨	١,١	٥,٢٠٠	٠,٧	٦,٤٨٨	٠,٨
التشييد والبناء	٩٨٩	٠,٨	١٦٣,٥٢٥	٢٢,٢	١٦٤,٥١٤	١٩,٢
التجارة	٤,٠٩٤	٣,٥	٩٩,٢٠٠	١٣,٥	١٠٣,٢٩٤	١٢,١
النقل والتخزين والمواصلات	٧,٠٦١	٥,٩	٣٩,٤٧٥	٥,٤	٤٦,٥٣٦	٥,٤
التمويل والتأمين	٥,٢٤٤	٤,٤	١٨,٥٥٠	٢,٥	٢٣,٧٩٤	٢,٨
خدمات المجتمع	٩٤,٢٥٤	٧٩,٣	٣٢٥,٩٥٠	٤٤,٣	٤٢٠,٢٠٤	٤٩,٢
الجملة**	١١٨,٨٤١	١٠٠,٠	٧٣٥,٨٧٥	١٠٠,٠	٨٥٤,٧١٦	١٠٠,٠
١٩٩٨						
الزاعة والصيد	٣٩٩	٠,٣	٨٨٥٥	١,٥	٩٢٥٤	١,٣
المناجم والمحاجر	٢٩١٩	٢,٦	٣٦١١	٠,٦	٦٥٣٠	٠,٩
الصناعات التحويلية	٤٦٦٢	٤,١	٥٠٠٠٢	٨,٣	٥٤٦٦٤	٧,٦
الكهرباء والغاز والماء	١٤٤٩	١,٣	٦١٦٤	١,٠	٧٦١٣	١,١
التشييد والبناء	١٠٢٩	٠,٩	١١٣٥٠٥	١٨,٧	١١٤٥٣٤	١٥,٩
التجارة	٣٨٠١	٣,٤	٧٩٥٣٤	١٣,١	٨٣٣٣٥	١١,٦
النقل والتخزين والمواصلات	٨٦٣١	٧,٦	٢٩١٤١	٤,٨	٣٧٧٧٢	٥,٢
التمويل والتأمين	٤٤٧٣	٤,٠	١٧٠٨٩	٢,٨	٢١٥٦٢	٣,٠
خدمات المجتمع	٨٥٥٩٦	٧٥,٨	٢٩٧٩٨٨	٤٩,٢	٣٨٣٥٨٤	٥٣,٤
الجملة**	١١٢٩٥٩	١٠٠,٠	٦٠٥٨٨٩	١٠٠,٠	٧١٨٨٤٨	١٠٠,٠

* بيانات أولية، بحث القوة العاملة بالعينة، مايو ١٩٩٠.

** التوزيع لا يشمل المتعطلين الجدد وعددهم (٢,٨٠٦ كويتي، ١٦,٥٠٠ غير كويتي).

شكل (٣ - ٤) التوزيع النسبي لقوة العمل حسب أقسام النشاط الاقتصادي والجنسية
عام ١٩٩٨

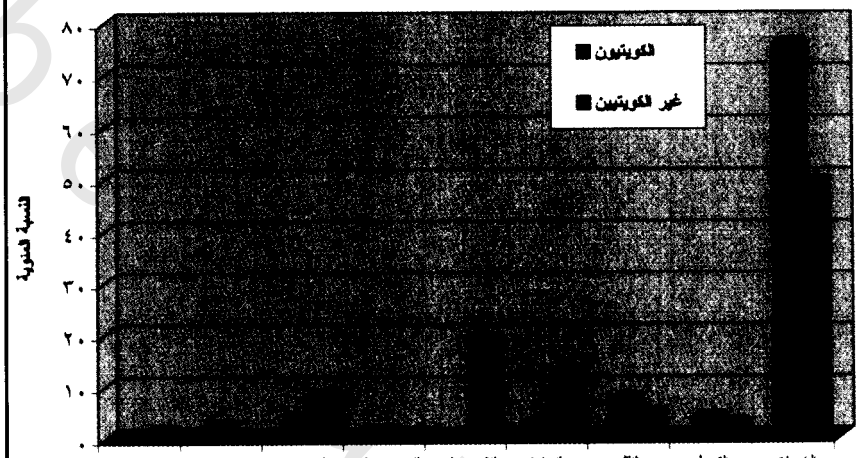

شكل (٣ - ٤) التوزيع النسبي لقوة العمل حسب أقسام النشاط الاقتصادي والجنسية
عام ١٩٩٠

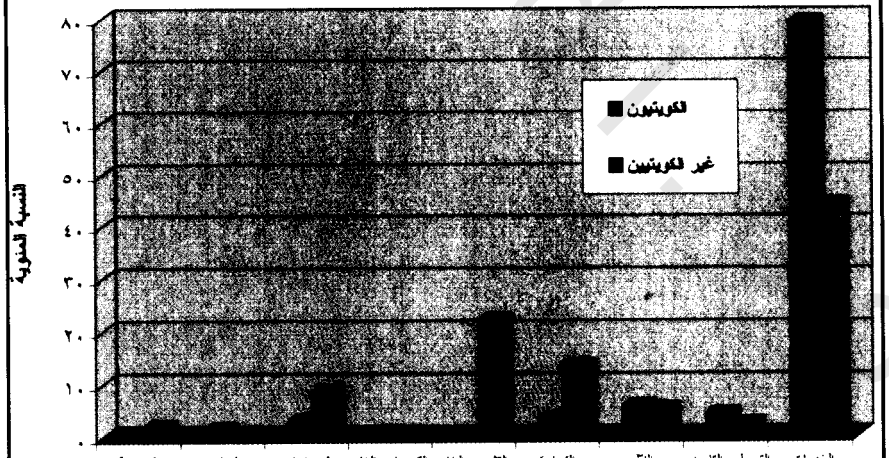

- حدوث تغيرات متباينة في التركيب النسبي لهيكل قوة العمل الوافدة في بعض أقسام النشاط الاقتصادي. على سبيل المثال ارتفاع نصيب قطاع خدمات المجتمع والخدمات الشخصية من حوالي ٤٤,٢٪ إلى ٤٩,٢٪، ومصدر هذا الارتفاع زيادة أعداد العاملين في القطاع العائلي مقابل انخفاض نسبة العاملين في نشاط تجارة الجملة والتجزئة من ١٣,٥٪ إلى ١٣,١٪، إلى جانب بعض الأنشطة الأخرى كما هو واضح من بيانات الجدول السابق.

بعد أن استعرضنا أوجه التركيب الاقتصادي وأشكاله الثلاثة المختلفة والمتعلقة بالتركيب القطاعي والتركيب المهني والتركيب حسب أقسام النشاط الاقتصادي، يمكن تلخيص سمات الوضع الحالي لسوق العمل بما يلي [١١].

أولاً : ما زالت قوة العمل الوافدة تشكل غالبية قوة العمل في الكويت.

ثانياً: ارتفاع الأهمية النسبية لقوة العمل غير العربية، خاصة الآسيوية منها، إلى إجمالي قوة العمل الوافدة.

ثالثاً: ما زال القطاع الحكومي يستحوذ على الغالبية العظمى من قوة العمل الكويتية.

رابعاً: في حين لم يطرأ أي تغير يذكر على أهمية بعض الأنشطة الاقتصادية، فقد ظل قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر جذباً لقوة العمل.

بالإضافة إلى ما سبق فمن المعروف أن الاقتصاد الكويتي من أكثر الأنظمة الاقتصادية اعتماداً على النفط، فمنذ عام ١٩٩٣م شكل دخل الكويت من النفط ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي و٩٤٪ من الصادرات الخارجية و٦٧٪ من جملة إيرادات الميزانية نظراً لاعتماد الكويت على النفط بهذا الشكل مع احتمال انخفاض نصيب الفرد من الدخل، خاصة أن القوة العاملة الوطنية

تعتمد على القطاع الحكومي كمصدر للدخل، ظهرت الكثير من الدراسات الاقتصادية التي اقترحت حزمة من السياسات الإصلاحية التي ترمي إلى تناول ومعالجة المشكلات الأساسية التي تواجه سوق العمل في الكويت[١٢].

٣ - التركيب التعليمي:

يتكون هيكل التعليم في دولة الكويت من الأنواع الأساسية الآتية:

- التعليم العام: ويتضمن ثالثة مراحل هي: الابتدائي والمتوسط والثانوي، ومدة الدراسة في كل مرحلة منها أربع سنوات، وتتشعب السنتان الأخيرتان في المرحلة الثانوية إلى شعبتي الآداب والعلوم.
- التعليم التطبيقي والتدريب: ويشتمل على دراسات فنية ومهنية لإعداد المعلمين والفنيين، ويقوم بتقديمها بعض الكليات ومراكز التدريب الفني والمهني المتخصصة.
- التعليم الجامعي: ويشتمل على دراسات جامعية تقدمها جامعة الكويت، وتتراوح مدة الدراسة فيها من ٤ إلى ٧ سنوات.

وهيكل التعليم بأشكاله الثلاثة يشكل ما يعرف بالتعليم الرسمي. أما التعليم غير الرسمي فيشتمل على برامج محو الأمية، تعليم الكبار، البرامج التدريبية التي تطرحها بعض الهيئات الحكومية والشركات للعاملين بها.

والتعليم العام في دولة الكويت إجباري من سن السادسة إلى الخامسة عشرة أو انتهاء المرحلة المتوسطة أيهما أقرب، كما يسبق التعليم الإجباري مرحلة رياض الأطفال والتي يبدأ فيها القبول من سن الرابعة للأطفال الكويتيين. والتعليم العام في الكويت قد يكون حكومياً أو أهلياً.

يشكل النوع الأول الجانب الأكبر من التعليم العام، أما التعليم العام الأهلي فتتولى مسؤوليته هيئات أخرى غير حكومية ولكن يخضع للإشراف الحكومي.

وهناك عوامل تحكم سياسة القبول بالتعليم العام تختلف بين الكويتيين وغير الكويتيين. فالتلاميذ الكويتيون يحكمهم قانون التعليم الإلزامي الذي يحتم قيد التلميذ عند بلوغه السادسة من العمر. أما غير الكويتيين فيتم قبولهم وفقاً لقواعد وشروط تتم مراجعتها سنوياً في ضوء اعتبارات مختلفة أهمها طاقة سعة الأبنية المدرسية.

أما التعليم الجامعي فتتولى مسؤوليته جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي. وقد تخرجت الدفعة الأولى من الجامعة في نهاية العام الجامعي ٦٩/١٩٧٠م. ومنذ ذلك الحين يتزايد عدد الخريجين عاماً بعد آخر. ولقد ارتفعت نسبة الإناث الخريجات بالمقارنة بالذكور، بحيث كان هذا التفوق العددي للخريجات الكويتيات أكثر وضوحاً حتى تكاد نسبتهن تصل إلى ضعف نسبة الذكور الكويتيين.

ومن الملامح الرئيسة لنظام التعليم في الكويت وجود نسبة ملموسة من الطلبة غير الكويتيين إلى جانب إقبال البنات المتزايد على التعليم.

يعرض الجدول رقم (٣-٥) توزيع السكان (١٠ سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية والجنسية والنوع حسب الوضع في أول يناير من عامي ١٩٩٠، ١٩٩٩م.

جدول رقم (٣-٥)
التوزيع النسبي للسكان (١٠ سنوات فأكثر)
حسب الحالة التعليمية والجنسية والنوع في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٩

الحالة التعليمية	ذكـــور		إنـــاث		جملة	
	١٩٩٠	١٩٩٩	١٩٩٠	١٩٩٩	١٩٩٠	١٩٩٩
أ - الكويتيون						
أمي	٦,٩	٣,٥	٢٠,٣	١٣,٣	١٣,٧	٨,٥
يقرأ ويكتب	٩,٢	٧,٧	٨,٦	٧,٦	٨,٩	٧,٧
الابتدائية	٢٦,٠	٢٦,٧	٢٢,٤	٢٢,٥	٢٤,١	٢٤,٥
المتوسطة	٣٠,٣	٣٣,١	٢٥,٤	٢٦,٤	٢٧,٨	٢٩,٧
الثانوية	١٣,٤	١٤,٨	١٠,٤	١٣,٦	١١,٩	١٤,٢
دبلومات	٦,١	٦,٤	٦,٤	٦,٨	٦,٣	٦,٦
الجامعي وما فوقها	٨,١	٧,٨	٦,٥	٩,٨	٧,٣	٨,٨
جملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
ب - غير الكويتيين						
أمي	١٥,٩	١٢,٠	١٨,١	١٣,٥	١٦,٨	١٢,٥
يقرأ ويكتب	١٨,٧	٣١,٣	١٦,٤	٣٢,٩	١٧,٨	٣١,٨
الابتدائية	١٨,٦	١٣,٦	١٨,٤	١٣,٠	١٨,٥	١٣,٤
المتوسطة	٢١,٤	٢٠,٢	٢١,٥	١٨,٥	٢١,٤	١٩,٦
الثانوية	١٣,٥	١٢,٩	١٤,٨	١٢,٥	١٤,٠	١٢,٨
دبلومات	٣,٤	٣,٣	٣,٩	٣,٣	٣,٦	٣,٣
الجامعي وما فوقها	٨,٥	٦,٧	٦,٩	٦,٣	٧,٩	٦,٦
جملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

في دولة الكويت ترتفع أمية الكويتيين بالمقارنة بغير الكويتيين، كما ترتفع أمية الإناث بالمقارنة بالذكور. ومع ذلك فإن التحسن الذي طرأ على نسبة الأمية شمل جميع الفئات الأربعة من السكان. وإن كان أثر هذا التحسن عند الذكور أفضل منه بالنسبة للإناث وعند غير الكويتيين أفضل منه بالنسبة للكويتيين.

من بيانات الجدول المذكور نشاهد ارتفاع نسبة الحاصلين على مؤهلات الابتدائية والثانوية والجامعية للجنسين مقابل الثبات النسبي للحاصلين على الدبلومات وانخفاض النسبة لمن يقرأ ويكتب، وكذلك حملة المؤهلات المتوسطة وذلك خلال الفترة الزمنية التي يشملها الجدول.

مما سبق يتضح أن نظام التعليم في الكويت ما زال عرضة لبعض العيوب ومنها ارتفاع نسبة الأمية ومعدلات التسرب في التعليم، ولقد تناولت إحدى الدراسات[١٣] الحالة الانتقالية التي تمر بها دول الخليج (باستثناء السعودية وسلطنة عمان) لتوضيح الفجوة بين ارتفاع مستويات الدخل وتدني المستوى التعليمي، إلى جانب الوضع الصحي للسكان. فمستويات الدخل التي يتمتع بها سكان هذه الدول يضعها بين الدول المتقدمة، إلا أن تدني مستويات التأهيل التعليمي يجعلها تبعد بأكبر من ثلاثة انحرافات معيارية من خط الاتجاه بالنسبة لمجموع دول العالم.

مصادر الدراسة

١ - آلن. ج. هيل (١٩٧٧) الخصائص الديموجرافية للسكان في الكويت، النشرة السكانية للأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، العدد (١٣) بيروت ص (٤٥)، بيروت.

٢ - وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، (١٩٩٨) النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية - المواليد والوفيات، الكويت، جدول رقم (٢).

٣ - حسن الهداوي، (١٩٨٣) الجنسية ومركز الأجانب وأحكامها في القانون الكويتي، الكويت، ص (٢٣٩).

٤ - تم تعديل تقسيم المحافظات بناء على المرسوم الأميري رقم ١٥٦ عام ١٩٨٨م، انظر وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية في ٢٥ عاماً، عدد خاص ١٩٩٠م، الكويت.

٥ - غانم سلطان أمان، فتحي عبد الله فياض، (١٩٩٩) الآثار الاقتصادية للغزو العراقي للكويت- دراسة مسحية تحليليه، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، العدد ١٩، الرسالة ١٣٠، الكويت.

٦ - وزارة التخطيط، قطاع التخطيط والمتابعة، إدارة التنمية البشرية، (١٩٩٩) السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة في ١٩٩٨/١٢/٣١م، الإصدار الثالث عشر، الكويت، ص (٢٠).

٧ - حمدي علي عزت، (١٩٩٩) أثر الغزو العراقي الغاشم على التركيب الاقتصادي للسكان في دولة الكويت ، بحث مقبول للنشر، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ص (٣٩).

٨ - يوسف حمد الإبراهيم، (١٩٩٥) اتجاهات سوق العمل في الاقتصاد

الكويتي، مؤتمر التنمية ومتطلبات سوق العمل، جمعية الخريجين الكويتية، الكويت، ص (٧).

9 - Kuwait Recent Economic Developments and Selected Issues. Repor Sm/99/ 9, International Monetary Fund, (1999).

10- Foreign Workers & the Provision of Public Services: The Case of Kuwait. International Journal of Social Economics, vol.20, No.1 Robert E. Looney, (1993).

١١- موضي الحمود، عيسى القيسي، (١٩٩٥) تطور سوق العمل الكويتي، مؤتمر التنمية ومتطلبات سوق العمل، جمعية الخريجين الكويتية، الكويت، ص ص (١١-١٢).

١٢- عدنان علي السلطان، (١٩٩٩) إصلاح سوق العمل في دولة الكويت، حزمة سياسات قصيرة المدى، مؤتمر الصناعيين السابع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدوحة، ص ص (٧-١٠).

١٣- رياض طبارة، (١٩٨٧) تنمية الموارد البشرية وأبعادها السكانية في الوطن العربي، ندوة الموارد البشرية في الوطن العربي، الكويت.